الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.770 (B)

Distr.: General
23 February 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٧٠ (القاعة B)
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غاسبارد

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لكولومبيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

07-22061 (A)

في غياب السيدة سيمونوفيتش، تولت السيدة غاسبارد، نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لكولومبيا (تابع) (CEDAW/C/COL/5-6 و CEDAW/C/COL/Q/6/Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد كولومبيا إلى طاولة اللجنة.

المواد من ٧ إلى ٩

٢ - **السيدة زو كسياوكياو**: طلبت المزيد من المعلومات بشأن قانون الحصص (القانون ٥٨١ لسنة ٢٠٠٠) الذي يكفل للمرأة حصة نسبتها ٣٠ في المائة في الحياة العامة. ولاحظت من التقرير (CEDAW/C/COL/5-6 من الصفحة ٤٢ إلى الصفحة ٤٩) أن معظم القطاعات، وليس جميعها، قد بلغت ذلك الهدف. وقالت إنها ترغب في معرفة إن كانت هناك أية تدابير استباقية من المقرر اتخاذها لكفالة أن تبلغ جميع القطاعات ذلك الهدف، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد إطار زمني لذلك.

٣ - وطبقا لرسم بياني ورد في ردود الدولة الطرف (CEDAW/C/COL/Q/6/Add.1، الصفحة ٥٣)، فقد انخفضت نسبة النساء في المناصب الحكومية على المستوى الإقليمي في السنوات الأخيرة. وقالت إنها مهتمة بمعرفة إن كان قد أجري أي بحث في الأسباب التي دعت إلى هذا الانخفاض وما هي التدابير التي ستتخذ لمعالجة هذه الحالة.

٤ - وبسبب انخفاض عدد العضوات في مجلس الشيوخ، فهي ترغب في معرفة إن كانت الحكومة تفعل شيئاً لتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح عدد أكبر من المرشحات.

٥ - وأخيرا، وفي ضوء التحديات الخطيرة التي تواجه كولومبيا محليا، فقد أعربت عن رغبتها في معرفة درجة مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع والتعمير.

٦ - **الرئيسة**: متحدثة بصفتها عضوا في اللجنة، سألت إن كان قانون الحصص يلزم الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة من مرشحيها للنساء، ويعاقب الأحزاب التي لا تفعل ذلك.

٧ - وقالت إن النساء الكولومبيات نشطات جدا في المجتمع المدني وفي النضال من أجل السلام. وتفترض توفير ذات مستوى الحماية للنساء العاملات في مجال السياسة بصفتهن مدافعات عن حقوق الإنسان. وقد يكون مستوى العنف في البلد قد انخفض، إلا أنه لا تزال العديد من النساء محتجزات كرهائن. وأشارت، بوجه خاص، إلى المرشحة الرئاسية السابقة إنغريد بيتانكورت، التي لا تزال محتجزة بعد عدة سنوات.

٨ - **السيدة بيلمهوب – زيرداني**: قالت إنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الطرف لكفالة زيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرارات، بما في ذلك أوجه التقدم في التشريع وأحكام القضاء، فإن عدد النساء في مناصب الإدارة العامة لا يزال منخفضا جدا. ففي آخر الانتخابات مثلا، ذهبت نسبة ١٥,٧٩ في المائة فقط من المناصب الإدارية في الفرع التشريعي إلى النساء (التقرير، صفحة ٤٥). وسألت عن السبب الذي يجعل مناصب الإدارة العامة التي تشغلها النساء قليلة جدا. وتساءلت هل تدلي النساء الكولومبيات بأصواتهن بالوكالة بواسطة أزواجهن، وإذا لم يكن الأمر كذلك فإنها ستقدر الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالقانون

الانتخابي في كولومبيا الذي قد يكون له شيء من التأثير على هذه المسألة.

٩ - إن حقيقة وجود نسبة أعلى من النساء في المناصب الحكومية العليا - التي هي تعيينات اختيارية - يدل على وجود رغبة حقيقية من جانب الحكومة في تنفيذ الاتفاقية. وربما كانت الوسيلة لزيادة نسبة النساء في المناصب الأدنى تتمثل في كفالة إعداد النساء على نحو أفضل للترشح في الانتخابات، في المقام الأول.

١٠ - **السيدة سيمونوفيتش:** طلبت توضيحا يتعلق بعدد السفيرات: فطبقا للتقرير (الصفحة ٥٠) كان هناك ثماني سفيرات؛ إلا أن رئيسة الوفد كانت قد قدمت رقما أعلى بكثير في بيانها الاستهلالي.

١١ - وقالت إنها مهتمة أيضا بمعرفة إن كان قانون الحصص في كولومبيا يستند إلى الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية وإلى التوصية العامة رقم ٢٥. فقد ذكرت الفقرة ١ من المادة ٤ بوضوح أن اعتماد الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة ترمي إلى التعجيل في المساواة بحكم الواقع بين الرجال والنساء يجب ألا يعتبر تمييزا. وكما ذكر في الجلسة الصباحية، فإن بعض هذه التدابير ضروري أحيانا لكفالة المساواة بين الجنسين.

١٢ - **الرئيسة:** متحدثة بصفتها عضوا في اللجنة، قالت إنه طبقا للتقرير (الصفحة ٥١) لا يجوز حرمان شخص كولومبي بالولادة من جنسيته/جنسيتها ولا يجوز أن يفقد أي كولومبي جنسيته/جنسيتها بسبب حصوله على جنسية أخرى. ومن دواعي اهتمام اللجنة أن تعرف أنه إذا تزوج مواطن أجنبي/مواطنة أجنبية من مواطنة كولومبية/مواطن كولومبي فهل يسمح له/لها أيضا بالاحتفاظ بجنسيته/جنسيتها ويحوّلها إلى أطفاله/أطفالها.

١٣ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت إن قانون الحصص يطبق على مناصب الإدارة العامة، وليس على المناصب التي تُشغل بالانتخاب. بتعبير آخر، فإنه لا يطبق على الأحزاب والحركات السياسية. لذلك لا بد أن يحدث تباين في عدد النساء في كلّ فئة. وطبقا لتقرير صدر مؤخرا عن مكتب النائب العام، هناك زيادة كبيرة في عدد النساء في مجلس الوزراء. وخلال الفترة الأولى من ولاية الرئيس أوريبي، كان خمسة وزراء من أصل ١٣ وزيرا - بمن فيهم، للمرة الأولى، وزير الدفاع - من النساء. أما الآن، في فترة ولايته الثانية، هناك أربعة وزراء من أصل ١٣ وزيرا ومستشاران من أصل أربعة مستشارين رئاسيين من النساء.

١٤ - وثمة عدد من الأسباب دعا إلى تدني نسبة النساء في المناصب الحكومية على المستوى الإقليمي في السنوات الأخيرة. وحتى الآونة الأخيرة، كان هناك ٧٢ حزبا وحركة سياسية في كولومبيا، مما يجعل انتماء الناس إلى حزب معيّن أمرا صعبا ويعيق مشاركة المرأة. ونتيجة للإصلاح السياسي في عام ٢٠٠٦، انخفض عدد الأحزاب والحركات السياسية كثيرا، ونتيجة لذلك، يتوقع زيادة مشاركة النساء. إن النظام الأساسي لهذه الأحزاب السياسية - التي وضعها الرجال منذ زمن بعيد - أُدخلت عليها أيضا إصلاحات تسمح للنساء بشغل مناصب عليا وبأن يكون لهن رأي في تكوين قوائم المرشحين. علاوة على ذلك، وريثما يصدر قانون الحصص الفعلي للمجلس التشريعي، فقد وضع نظام القوائم المفتوحة، الذي ينبغي أن يجعل الأمر أكثر سهولة على النساء لشغل المناصب الانتخابية. ومع أن التدابير الخاصة مؤقتة، فهي لا تزال سارية إلى أن تتغير الحالة.

١٥ - وردا على طلب الحصول على أرقام مستكملة، قالت إن ثلث المديرين على المستوى الإقليمي في عام ٢٠٠٥، كانوا من النساء. أما بالنسبة لعدد النساء اللاتي يشغلن مناصب انتخابية، فإن النسبة الحالية هي ٦,٢٥ في

المائة في مكاتب المحافظين، و ٧,٦ في المائة في مكاتب رؤساء البلدية، و ١٣,٧١ في المائة في المجالس البلدية و ١٥,٦٢ في المائة في جمعيات المقاطعات. ويبلغ العدد الحالي لقضاة المحكمة العليا من النساء ١١ في المائة في المحكمة الدستورية، و ٩,٧ في المائة في محكمة العدل العليا، و ٢٦ في المائة في مجلس الدولة و ١٥,٤ في المائة في المجلس العالي للهيئة القضائية، أي ١٦ في المائة في المتوسط. ولم يطبق قانون الحصص على المحاكم بالطريقة نفسها التي طبق فيها على مناصب الإدارة العامة. وقد طلب إلى المحاكم ضرورة أن تضم القوائم النهائية ما لا يقل عن مرشحة واحدة.

١٦ - وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى زيادة مشاركة النساء في السياسة، أشارت المتكلمة إلى الاتفاق من أجل مشاركة المرأة الفعّالة في السياسة، الذي وقّع عليه ممثلو ١٦ حزبا سياسيا وحركة سياسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وبموجب هذا الاتفاق، يتعهد كل حزب سياسي وحركة سياسية أن يضع خطة عمل ترمي إلى زيادة الوعي بالعمليات السياسية، وزيادة عدد النساء في قوائم المرشحين وإدماج المنظور الجنساني. ويؤمل أن يظهر تأثير الاتفاق في الانتخابات الإقليمية القادمة، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

١٧ - وقد حددت بالفعل عقوبات توقع على الموظفين العامين الذين لا يمتثلون لقانون الحصص. والموظفون الذين يخالفون القانون أكثر من مرة واحدة يمكن توقيفهم عن أداء مهامهم لمدة ٣٠ يوما؛ أما الذين يواصلون مخالفة القانون فيجري استبدالهم. وبغية كفالة إطلاع الموظفين على أحكام القانون وكيفية تطبيقها، فإن الهيئة الاستشارية الرئاسية المعنية بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تنشر معلومات عن القانون في كلّ مرة يطرأ فيها تغيير في الحكومة.

١٨ - وقالت إن مكتبها يشجع أيضا على إنشاء مجالس نسائية مجتمعية، تهدف إلى تشجيع المناقشات بين المنظمات النسائية والدولة. وإن هذه المجالس - التي يبلغ عددها حاليا ٣٢٣ مجلسا - تضم نساء من السكان الأصليين، ومشردات، وصاحبات مشاريع صغرى، وأكاديميات، وقيادات نسائية سياسية واجتماعية. ويتمثل الهدف في وضع جدول أعمال مشترك حول قضايا المرأة إنشاء شبكة من النساء يؤيدن المشاركة السياسية ويناهضن العنف.

١٩ - وأخيرا، قالت إنه نتيجة للسياسة الأمنية للحكومة الديمقراطية، فقد استعيد ذلك الشطر من البلد الذي كان يقع تحت سيطرة المجموعات المسلحة غير الشرعية وانخفض عدد حوادث الاختطاف والاغتيالات والهجمات على السكان إلى حد كبير، مع أن هذا لا يكفي. فما دام كولومبي واحد محتجزا كرهينة، يجب على الحكومة ومؤسساتها أن تواصل بذل كل جهد ممكن لكفالة إطلاق سراحه.

٢٠ - **السيدة نياتو خارااميو** (كولومبيا): قالت إن ما شهده البلد من اضطرابات أهلية وأعمال عنف يشكل سببا آخر لتدني مشاركة المرأة في الحياة العامة في الماضي. وستكون الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أول انتخابات لا يتعرض فيها المشاركون لمضايقات المجموعات شبه العسكرية أو مجموعات الدفاع الذاتي الخارجة عن القانون. ومن المتوقع بالتالي أن يترشح لخوضها عدد أكبر من النساء وأن يكون عدد الفائزات منهن أكبر من ذي قبل. وكانت السفيرة الحالية لكولومبيا لدى الأمم المتحدة هي أول امرأة ترأس البرلمان. وقد خلفتها امرأة أخرى في هذا المنصب. ولما كانت الحكومة تحدوها رغبة صادقة في النهوض بقضية المرأة، فقد أتبعت القول بالفعل.

٢١ - وتحدثت عن المشاركة السياسية لنساء الشعوب الأصلية والمرأة الكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية، فقالت

إن عدد المحافظين من نساء الشعوب الأصلية كان حتى عام ٢٠٠٦ يصل إلى ٤٠٨ امرأة من أصل مجموع المحافظين من أبناء تلك الشعوب، البالغ عددهم ٩٠٨ ١ محافظين. وقد أجريت هذه الانتخابات داخل محميات المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التي مارست حقها في الاستقلال الذاتي المخول لها بموجب الدستور، وأقرت بأن المرأة من أصحاب المصلحة الرئيسيين واكتسبت هذه الصفة بحكم العادات المتوارثة.

٢٢ - كما أن الأحزاب السياسية شرعت هي أيضا في ترشيح نساء ضمن قائمة مرشحيها. ففي بوغوتا، تصل نسبة النساء إلى مجموع أعضاء المجالس البلدية إلى ٢٥ في المائة. ويمتد تأثير الاتجاهات القائمة في العاصمة ليشمل بقية البلد، ومن المتوقع أن تنسج على منوال العاصمة مدن وبلديات أخرى. وختمت بالقول إنه سيتم في سياق اتفاق أبرم في الآونة الأخيرة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسيير حملة كبيرة لتشجيع المرأة على المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٢٣ - **السيدة فارغس سيلفا** (كولومبيا): أجابت على السؤال المتعلق بعدد السفيرات، فقالت إن الرقم المعلن في الجلسة الصباحية (٣٥) يقابل عدد مجموع عدد النساء اللائي يرأسن بعثة دبلوماسية أو قنصلية في الخارج، أما السفيرات منهن، فعددهن اثنتا عشرة امرأة. وهناك أيضا امرأة على رأس وزارة الخارجية منذ خمسة أعوام. كما أن نسبة تمثيل المرأة في جميع المناصب الدبلوماسية تصل إلى ٣٨ في المائة وتمثل ٤١,٢ من مجموع موظفي السلك الدبلوماسي.

٢٤ - وختمت قائلة إن الطفل المولود لأم كولومبية أو أب كولومبي يحق له الحصول على الجنسية الكولومبية إذا ما ولد داخل البلد. وإذا وُلد الطفل خارج البلد، وجب تسجيله في قنصلية كولومبية. ويحق للطفل الحصول على الجنسية الكولومبية حتى إذا كان أحد والديه من رعايا بلد آخر.

المواد ١٠ إلى ١٤

٢٥ - **السيدة زو كسياوكياو**: لاحظت أن التقرير لا يشير إلى أي قانون بشأن التعليم الإلزامي وتساءلت ما إن كان للحكومة خطط لاعتماد قانون من هذا القبيل في المستقبل القريب. وأعربت عن قلقها إزاء معدل التسرب المدرسي في حالة المراهقات، وشددت على ضرورة أن تكمل المراهقات الحوامل تعليمهن. وأعربت عن رغبتها في أن تطلع بخاصة على معدل التسرب المدرسي للفتيات من بنات الشعوب الأصلية. وقالت إن اللجنة اقترحت على الحكومة الكولومبية بعد أن قدمت إليها تقريرها الدوري الرابع، أن تتخذ تدابير تكفل الاستمرار في الدراسة لفائدة التلميذات الحوامل، ولكن التقرير الأخير لم يذكر أي تدابير من هذا القبيل. وختمت بالقول إنها سترحب بأي تفاصيل عن تنفيذ المرسوم ٢٥٦٢ (٢٠٠١) المتعلق بتوفير التعليم العام للطلبة المشردين.

٢٦ - **السيدة باتن**: أثنت على الوفد للجهود التي بذلها لتعزيز المساواة بين الجنسين بالرغم من الحالة الصعبة جدا. وتحدثت عن الأجر المتكافئ لقاء العمل المتكافئ، فلاحظت أن الفجوة لا تزال واسعة جدا وسألت عن عدد القضايا المتعلقة بهذا الأمر التي عرضت على محاكم إدارية أو قضائية عملا بالمادة ١٣ من الدستور. وقالت إنها تريد أن تعرف ما إذا كانت الحكومة تعتزم أن تدرج في قانون العمل مبدأ الأجر المتكافئ لقاء العمل المتكافئ.

٢٧ - وأثنت على الحكومة لبرامجها لدعم ضعاف الحال عموما، وأعربت عن رغبتها في أن يتم تزويدها ببيانات بشأن فئات محددة من قبيل المعوقات أو المسنات أو المشردات. وقالت إنها سترحب أيضا بأي معلومات أخرى

عن حالة العدد الكبير من النساء العاملات في مصانع التجميع.

٢٨ - وحثت الحكومة على أن تدرج في تقريرها القادم بيانات رسمية عن عدد النساء في مواقع اتخاذ القرار في القطاع الخاص. وقالت إنه يتضح من الردود الخطية أن قرابة ٧٦ في المائة من المناصب الإدارية يشغلها رجال؛ ولذا، فهي ترى أن الحكومة ربما تود أن تنظر في إمكانية تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة تعجل بإحلال المساواة الفعلية. وختمت بالقول إنها تريد مدها بمعلومات إضافية بشأن ظروف عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

٢٩ - **السيدة مايولا**: لاحظت أن الإجهاض لا يزال غير قانوني ولكن يجوز للقاضي في بعض الحالات أن يقلص العقوبة المنطبقة أو يغفلها. وقالت إنها تريد أن تعرف ما إذا كانت توجد أي مشاريع قوانين تصف ظروفا أخرى تجيز عدم تجريم الإجهاض، وما إذا كان يزج بالسجن بالفعل بالمرأة التي تجهض نفسها. وهي تريد أيضا معرفة ما إذا كانت الحكومة أطلقت حملة لتعزيز استخدام وسائل منع الحمل في أوساط المرأة الريفية.

٣٠ - **السيدة أروشا دومنغيز**: أعربت عن القلق الذي يساورها لأن نسبة الأطفال المشردين الذين لا يذهبون إلى المدرسة تصل إلى ٨٠ في المائة حسب بعض التقديرات. ولذا، فهي تريد إطلاعها على السبل التي تعتزم الحكومة سلوكها لمعالجة هذه الحالة. وهي تريد بوجه خاص مدها بمزيد من المعلومات بشأن حالة قرابة ٠٠٠ ٧٠ امرأة تطوعن للعمل ''أمهات للمجتمعات المحلية''. ونظرا للعمل القيم الذي يقمن به، فسيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت للحكومة أي خطط لإقرار أنشطتهن بصورة رسمية. وتساءلت في الختام عما إذا كان المكتب الاستشاري الرئاسي المعني بالمساواة الجنسانية قد استشير للتأكد من أن حقوق المرأة قد روعيت في إطار اتفاق حرية التجارة الذي أبرم مع الولايات المتحدة.

٣١ - **السيدة تان**: تساءلت عما إذا كانت الحكومة في سبيلها إلى اتخاذ تدابير للحد من التفاوتات الكبيرة بين معدلات الوفيات في الريف والحضر. ولاحظت أن قرابة ٧٨ في المائة من حالات الإجهاض تنشأ لإسقاط حمل غير مقصود، وتساءلت عما إذا كانت الحكومة بصدد اتخاذ خطوات لتثقيف المرأة في مجال تخطيط الأسرة. وقالت إنها تلاحظ أيضا أن الحكومة سنت قانونا يهدف إلى تحسين نوعية حياة المرأة الريفية وبخاصة النساء ذوات الدخل المنخفض (القانون ٢٠٠٢/٧٧١) وتساءلت عما إذا كانت الحكومة اتخذت أي تدابير خاصة لتحسين حالة المرأة الريفية منذ أن سنت ذلك القانون.

٣٢ - **السيدة بغوم**: تساءلت عما إذا كانت برامج ''الإدارة الاجتماعية للمناطق الريفية'' تشمل جميع النساء في المناطق الريفية، وبخاصة المرأة من نساء الإثنيات، والأقليات وبنات الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي. ولاحظت أن قرابة ٣١ في المائة من المشردات يعشن في فقر مدقع في مناطق ريفية، وتساءلت عما إن كان يحق لهؤلاء النساء أن يقدمن في إطار البرنامج المذكور طلبات للحصول على ائتمانات صغيرة. وهي سترحب أيضا بأي معلومات أخرى عن نتائج خطة التحسين لعام ٢٠٠٣ ''أسر معيشية ترأسها امرأة''. وختمت قائلة إنه يهمّها أن تعرف المزيد عن التورط المتزايد للمرأة في الاتجار بالمخدرات.

٣٣ - **السيدة باتن**: لاحظت أن لكولومبيا ترسانة هائلة من الأحكام القانونية لفائدة المرأة الريفية في مجالات من قبيل الإسكان والزراعة. وهي تريد أن تعرف ما هي الوزارة المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وما إن كانت هناك لجنة مشتركة بين الوزارات لتقييم أثر تلك الأحكام. وهي

سترحب أيضا بأي معلومات أخرى بشأن محتوى برامج الصحة المهنية وتأثيرها في سكان الريف، ومشاركة المرأة الريفية في استحداث مشاريع التمويل الصغيرة، وحق المرأة الريفية في امتلاك الأراضي.

٣٤ - **السيدة أورتيز كرم** (كولومبيا): قالت إن دستور كولومبيا وقوانين التعليم فيها يقضيان بتوفير التعليم مجانا حتى الفصل التاسع. وتفرض بعض البلديات رسوما على التعليم لعدم قدرتها على تحمل تكلفة توفيره مجانا، غير أن الأسر التي لا تستطيع الدفع تتلقى مساعدات مالية. والأكثر شيوعا أن من يترك المدرسة هم من البنين لا البنات اللائي غالبا ما يتركنها بسبب الحمل. وهناك آليات مرنة لدعم البنات اللائي يتركن المدرسة كأن تقدم لهن دروس فردية أو مسائية. ولما كان الآباء لا يعرفون في جميع الحالات ما لهم من حقوق وما عليهم من مسؤوليات، تبذل وزارة التعليم بالاشتراك مع جمعيات الآباء والمدرسين جهودا لإطلاعهم عليها.

٣٥ - ومضت تقول إن الوزارة توفر أيضا دروسا في التربية الجنسية وحقوق الإنسان لتغيير الأفكار النمطية. وهي تعمل أيضا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتجري بحوثا بغية تعميم المنظور الجنساني في المناهج التعليمية وتغيير السلوك المتبع في نظام التعليم ككل. وقد خصصت المحكمة الدستورية أموالا محددة لإسداء الخدمات للمشردين داخليا وتعمل الحكومة حاليا مع منظمة الهجرة الدولية في مسعى لتمكين الأطفال المشردين من الاستفادة من فرص التعليم والخدمات الاجتماعية.

٣٦ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت إن معدل التسرب من المدرسة آخذ في الانخفاض وإن البرنامج التعليمي الوطني يعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على التعليم والتغطية. وقد حمت المحكمة الدستورية حقوق الفتيات الحوامل وكفلت عدم إرغامهن على التوقف عن دراستهن.

٣٧ - **السيدة بوريرو** (كولومبيا): قالت إن برنامج العمل المتعلق بالأسر التابع للحكومة يغطي حاليا ٦٠٠ ٠٠٠ أسرة، وسيستمع تدريجيا ليشمل ١,٥ مليون أسرة، بما في ذلك ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة مشردة. ويوفر البرنامج خدمات صحية وتعليمية إلى أمهات الأطفال القاصرين خلال فترة مدتها ١٠ أشهر، وتسعى الحكومة لأن تجعل البرنامج أساسا لجميع أنشطتها المتعلقة بمكافحة الفقر. وتوجد أيضا برامج موسيقية للأطفال المشردين تشمل عنصرا نفسانيا يهدف إلى مساعدتهم على مواجهة الصدمات بعد مشاهدة أعمال عنف. وتساعد المنظمة الدولية للهجرة أيضا كولومبيا في تدريب المعلمين على وضع برامج الحماية والوقاية. وقد نفذت دائرة التدريب الوطنية عدّة برامج، تشمل برنامج تدريب مهني للرجال والنساء ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة، يركّز على الأنشطة التي لا تتطلب مهارة كبيرة. وقالت إن المشردين داخليا مؤهلون للمشاركة في جميع برامج دائرة التدريب الوطنية، ويحق لهم الحصول على كافة الخدمات الصحية مجانا.

٣٨ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت بالرغم من ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمالة خلال العقود القليلة الماضية، فإن معظم النساء يعملن في القطاع غير الرسمي. وتتركز سياسة الحكومة بشكل رئيسي على خلق وظائف وتحسين ظروف العمل، وتشارك المنظمات النسائية كذلك في هذه الجهود. ويسعى برنامج الحكومة إلى تزويد النساء بإمكانية الوصول إلى القطاع المالي بتقديم قروض صغيرة بمعدلات فوائد منخفضة إلى ربات الأسر المعيشية في أكثر المناطق الريفية والحضرية فقرا. ويوفر البرنامج أيضا دورات تدريبية مجانية مصممة لتطوير ثقافة تنظيم المشاريع وتعليم النساء أفضل السبل لاستثمار

مواردهن، بالإضافة إلى المساعدة في التسويق وإسداء النصح بالتركيز على خمسة قطاعات هي: الغذاء والصناعات المنزلية، والثياب، والجلد، والصناعات الحرفية. ونتيجة للبرنامج، فإن النساء أنفسهن يخلقن وظائف ومصادر دخل جديدة، ليخرجن من دوامة الفقر.

٣٩ - وقالت إنه لا تتوفر بيانات حول التفاوت في الأجور في القطاع العام، إلا أنه توجد آليات لتقديم شكاوى بشأن التمييز، وهذه الآليات مستخدمة. وقد وضعت الخطة الإستراتيجية لحماية حقوق المرأة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وكرس النصف الثاني من السنة للأنشطة المتعلقة بنشر الوعي. أما الخطوة التالية فتتمثل في التنسيق مع مختلف الوكالات المسؤولة عن توفير الموارد وتنفيذ الخطة.

٤٠ - وأضافت أن عدد ربات الأسر المعيشية في كولومبيا آخذ في الازدياد، وهن يتمتعن بحماية خاصة في إطار مختلف القوانين. ففي حين يوجد لـ ٨٠ في المائة من أرباب الأسر المعيشية الذكور رفيق، فإن معظم ربات الأسر المعيشية يعشن وحدهن، ولذلك فهن يتحملن عبئا أكبر، من حيث مستوى الدخل ومن حيث رعاية الأطفال والأعمال المنزلية. لذلك وضعت تدابير للعمل الإيجابي لحماية هؤلاء النساء، بما في ذلك إمكانية الحصول على قروض والدعم المالي للإسكان. وفي القطاع الخاص، شجعت الحكومة التكافؤ من خلال التعليم الرامي إلى مساعدة النساء في اعتلاء مناصب الإدارة واتخاذ القرارات. فمثلا، بدأ عدد أكبر من النساء يشغلن وظائف في القطاع المالي. ودرست الحكومة مسألة الفوارق في المرتبات القائمة على نوع الجنس بالتعاون مع رؤساء الشركات التجارية والصناعية، الذين يُطلب منهم إزالة هذا التمييز.

٤١ - **السيدة غوتيريز ميندیز** (كولومبيا): قالت رغم أن استعمال وسائل منع الحمل لا يزال منخفضا بشكل عام، فإنه توجد زيادة في استعمال أحدث وسائل منع الحمل، في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٣ وضعت وزارة الحماية الاجتماعية سياسة للصحة الجنسية والإنجابية لمعالجة مسألة حمل المراهقات، حققت نتائج هامة، وذلك بتحسين درجة الوعي العام وبنقل تبعية هذه المسألة إلى السلطات المحلية.

٤٢ - أما فيما يتعلق بوفيات الأمهات أثناء النفاس، فقد قالت إن العاملين في المجال الصحي يؤكدون على الرعاية قبل الولادة ورعاية الأمهات والرعاية ما بعد الولادة، بالإضافة إلى استعمال وسائل منع الحمل. إلا أنهم يواجهون صعوبات في معظم الأحيان في دخول بعض المناطق الحرجة التي تتسم بتضاريس صعبة أو مناطق يتبعثر فيها السكان. ومن المهم ملاحظة أن البرامج الصحية الوطنية تشمل توفير خدمة نوعية إلزامية تتضمن دراسة استطلاعية شاملة عن الخدمات التي توفرها الوكالات العامة والخاصة، لكافة أنواع الأمراض في كافة أنحاء البلد. وقالت إن خدمات الضمان الاجتماعي تعمل في نظامين: نظام يستند إلى الاشتراكات ونظام مدعوم. وتبذل الحكومة كل جهودها لتعزيز التغطية في كلا النظامين ، بما في ذلك حملات الإعلام والحماية.

٤٣ - وقالت إنه يجب على جميع دوائر خدمات الصحة العامة والخاصة أن توفر ما يلزم للإجهاض الطوعي ضمن الشروط التي يحددها القانون، بغض النظر عن وضع المرأة المالي أو إن كانت مشمولة أم لا بالضمان الاجتماعي. وحدد القانون أيضا قواعد لتمويل خدمات الإجهاض. فإذا رفض طبيب معيّن أن يجري عملية إجهاض لأن ضميره يستنكف ذلك، فإن قرار الرفض يعتبر في القانون قرارا شخصيا، وليس قرارا مؤسسيا، ولذلك فهو لا يعيق الحصول على خدمات الإجهاض. ويحظر القانون التمييز ضد مقدمي الخدمات الصحية وضد النساء اللاتي يرغبن في الإجهاض.

٤٤ - **السيدة نافارو أوردونيز** (كولومبيا): قالت إنه تتم إدارة وتمويل برنامج ''أمهات المجتمع المحلي'' في كولومبيا بشكل مشترك، من خلال المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وتعمل ''أمهات المجتمع المحلي''، في بيوت المجتمع المحلي، التي تنشأ لمساعدة الأمهات العاملات، وتعتبر بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لبرامج تحسين حالة الأطفال. ويوجد في البرنامج حاليا قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ طفل. ويمكن أن تحصل ''أمهات المجتمع المحلي'' على الرعاية الصحية من خلال نظام الضمان الاجتماعي ويشجّعن على أن يكملن تعليمهن الأساسي. وخصصت أموال لتزويدهن بإعانات المساكن، وتوصّل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة إلى اتفاقات مع دائرة التدريب الوطنية وكيانات أخرى لتوفير التدريب، وهناك خطة أيضا لتوفير معاشات تقاعدية.

٤٥ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت إن اتفاق التجارة الحرة بين كولومبيا والولايات المتحدة لا يشمل أحكاما واضحة لحماية حقوق المرأة، إلا أن الحكومة والمنظمات النسائية تحاول أن تحوّل الاتفاق إلى فرصة في هذا المجال. وقد حصلت الريفيات على ٥٧ في المائة من مجموع القروض الفردية الممنوحة إلى ربات الأسر المعيشية. وقد شمل برنامج التنمية الزراعية والريفية تركيزا معيّنا على المرأة، بهدف تمكين النساء الريفيات من إدارة الأنشطة الريفية والتحكم بها. وقد صمّم البرنامج لخلق وظائف في المجتمعات الريفية، وبلغت نسبة المشاركات فيه ١٥ في المائة.

٤٦ - **السيدة نياتو خارااميو** (كولومبيا): قالت إن مما يؤسف له أن معظم النَّقَلَة الذين يتلعون المخدرات غير المشروعة بهدف نقلها إلى خارج البلد هم من النساء. وتتصدى الحكومة لهذه المشكلة على عدة جبهات: فقد شنت حملات مكثفة مستمرة بهدف عدم تشجيع النساء، والأطفال والرجال، على العمل بوصفهم نَقَلَة، فضلاً عن اضطلاعها بأنشطة في المطارات والموانئ ونقاط عبور أخرى، مما أدى إلى إيضاح النتائج المترتبة على ذلك للجمهور. وما فتئت مخابرات الدولة وأجهزة الأمن تعمل جميعها من أجل التصدي لمشكلة المخدرات بداية من مرحلة الإنتاج إلى ما بعدها وأيضاً لإقناع الدول المستهلكة لكي تتحمل قدراً من المسؤولية.

٤٧ - ووضعت الحكومة برامج وخططا في ميادين كثيرة تستهدف على وجه التحديد نساء الشعوب الأصلية والكولومبيات المنحدرات من أصول أفريقية. وتشغل امرأة تنحدر من الشعوب الأصلية منصب رئيسة لبرنامج بوزارة العدل يعمل مع مجتمعات الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، ولجنة تتألف من ٢٧ عضواً، من ضمنهم ٩ نساء من جميع أنحاء البلد، تنسق مع الحكومة لإعداد برامج خاصة للكولومبيات من أصول أفريقية. وللمجتمعات الكولومبية المحلية من أصول أفريقية مجالس استشارية رفيعة المستوى خاصة بها، وكثير من أعضائها من النساء، تنسق مع الحكومة على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني في ميادين تتراوح ما بين التخطيط والزراعة وتربية المواشي وقضايا الشباب والسلام والبيئة والأعمال والثقافة - للإبلاغ عن احتياجاتهم ومساعدة الحكومة على تنقيح برامجها.

المادتان ١٥ و ١٦

٤٨ - **السيدة تان:** تساءلت عن ما إذا كانت الحكومة تقدم معونة قانونية مجانية للنساء اللاتي يتقدمن بشكاوى تتعلق بالزواج، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مستوى من الدخل. وتود أن تتلقى أيضاً إيضاحات بشأن أية تدابير أخرى لحماية الحياة والسلامة البدنية قد تكون متضمنة في القانون ٥٧٥ (٢٠٠٠) الذي يعدل القانون ٢٩٤ (١٩٩٦) الخاص بالعنف العائلي (التقرير، صفحة ١١٦). وتساءلت عن ما إذا كان الانخفاض في العنف العائلي الذي سُجل في

عام ٢٠٠٢ قد استمر في السنوات اللاحقة؛ وتساءلت أيضاً عن السلطة التي أصدرت أوامر الحماية وعن عدد الأوامر التي صدرت في السنوات الأخيرة؛ وعن عدد قضايا العنف العائلي التي نظرت فيها محاكم الأسرة سنويا في المناطق الحضرية والريفية، على حد سواء؛ وعن عدد مفوضيات الأسرة في بلديات كولومبيا (التقرير، صفحة ١١٨)، وعن ما إذا كان بمقدور تلك المفوضيات أن تصدر أوامر خارج نطاق الإجراءات القضائية تكون قابلة للتنفيذ وأن تفرض عقوبات على عدم الامتثال؛ وعن ما إذا كانت هناك حماية محددة قابلة للتنفيذ متوفرة لضحايا مرتكبي الجرائم بصورة متكررة، وعن ما إذا كانت خدمات الإرشاد تقدم للمجرمين مرتكبي الجرائم العنيفة؛ وعن عدد ملاجئ النساء اللاتي يتعرضن للضرب في المناطق الحضرية والريفية، على حد سواء؛ وعن عدد الوفيات سنويا بسبب العنف العائلي. وتساءلت عن ما إذا كان التدريب يقدم لضباط الشرطة، والقضاة، والمدعين العامين وغيرهم من العاملين في مجال العنف العائلي بما يتمشى مع العناصر الأربعة للسياسة الوطنية لإقرار السلام والوئام الأسري ''أقم السلام'' (التقرير، صفحة ٨).

٤٩ - **السيدة بيلمهوب - زيردايي**، أشارت إلى الزيجات المعقودة وفقاً لتعاليم دينية بموجب القانون ٢٥ (١٩٩٢) (التقرير، صفحة ١١٥) وتساءلت هل تسمح أية عقيدة من بين شتى العقائد الدينية بالزواج العرفي، وماذا يحدث في حالات الزواج المختلط.

٥٠ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت ذكر في الجلسة السابقة أن المرأة خطت بالفعل خطوات كبيرة في كولومبيا بصدد الحصول على الأهلية القانونية على قدم المساواة مع الرجل على جبهات كثيرة. ولكن ذلك لا يعني أن بعض النساء لا يواجهن حتى الآن مشاكل تتصل بإمكانية الحصول على العدالة، بصورة قانونية وفعلية على حد سواء. ولذلك، وبعد أن أجرت الهيئة الاستشارية الرئاسية المعنية بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تحليلاً متعمقاً، اعتمدت خطة استراتيجية تحدد مجموعة من الخطوات والتوصيات من أجل ضمان حصول المرأة الطرف في منازعات قانونية، ولا سيما المرأة الفقيرة، على وسائل الانتصاف القانونية. وهناك آلية واحدة بصفة خاصة تعمل على نحو جيد جداً في كولومبيا، تتمكن من خلالها المرأة الفقيرة غير القادرة على تحمل تكاليف محامٍ من الحصول مجانا على استشارات قانونية من مراكز الاستشارات القانونية المنشأة في جميع كليات الحقوق بالجامعات. ولهذا النظام قيوده، لأنه ليس بمقدوره عرض القضايا على المحاكم بالنيابة عن عملائه، ولكنه يقوم بمهمة ذات قيمة كبيرة إلى حد بعيد. وهناك أيضاً آلية تتعلق بالحماية التي تقدمها المحاكم للفقراء، ولكن يحتاج مقدمو الطلبات أولاً إلى محامٍ ليمثلهم في المحكمة.

٥١ - وأضافت قائلة إن الإحصاءات الأخيرة عن العنف العائلي تبين أنه قدمت في عام ٢٠٠٤ زهاء ٥٠٠ ٣ شكوى، وقدمت في عام ٢٠٠٥ زهاء ٥٠٠ ٢ شكوى وقدمت في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٦ زهاء ٠٠٠ ١ شكوى. ولا تتوفر بيانات عن طريقة حل كثير من هذه القضايا.

٥٢ - **السيدة نافارو أوردونيز** (كولومبيا): قالت توجد محاكم أسرة في جميع المقاطعات الـ ٣٢ في البلد، لها، أكثر من ٢٠٠ فرع إقليمي على صعيد البلديات. وأذن قانون عام ٢٠٠٦ الجديد عن الأطفال والمراهقين بإنشاء مفوضية للأسرة في كل بلدية لتناول موضوع العنف العائلي والتعديات الجنسية، وتكوين أفرقة من المدافعين عن الأسرة تتألف من محامين وأطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين، وأطباء عامين في بعض الأحيان، يتم تدريبهم لكي يجيبوا على الأسئلة ويعالجوا بصورة شاملة المسائل المتصلة بسوء معاملة النساء والأطفال.

٥٣ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): قالت، بصدد الإشارة إلى السؤال الذي طرح للتو من أجل تقديم المزيد من الإحصاءات المفصلة ذات الصلة عن العنف العائلي، إن الحكومة بذلت جهدا كبيرا لتحسين طرق جمع بياناتها ونظم إدارة البيانات وإنها على دراية بأن الحاجة تدعو إلى تكميل العمل الإحصائي الذي يقوم به المعهد الوطني للطب الشرعي (التقرير، الصفحات ١٢٨-١٣٢). وقدمت العضوات في الكونغرس مشروعا بقانون من شأنه أن يعزز قدرة مرصد القضايا الجنسانية على إدارة البيانات المفصلة على نحو أفضل.

٥٤ - **السيدة نافارو أوردونيز** (كولومبيا): قالت توجد أيضا وحدات متنقلة ريفية وحضرية تسعى إلى جمع الشكاوى عن سوء المعاملة في الأوساط العائلية وإعداد تقارير عنها فضلا عن وجود نظام لزوار المنازل الذين يعملون عن كثب مع فرادى الأسر لإرشادها بشأن تحسين العلاقات الأسرية. ولا يطلب القانون من ضحايا العنف العائلي أن يتوصلوا إلى تسوية مع أزواجهم إذا لم تتوفر لديهم الرغبة في ذلك. وفي سياق المحاكمات، يقدم القاضي النصح لكل شخص بصورة غير رسمية في هذا الصدد قبل أن يصدر الحكم النهائي. ومن الجدير بالملاحظة أن العقوبة تتعاظم في القضايا التي يكون فيها المعتدي أحد أفراد الأسرة.

٥٥ - **السيدة نياتو خارااميو** (كولومبيا): قالت إن بمستطاع الأشخاص، كجزء من الحرية الدينية في كولومبيا، أن يعقدوا زيجات دينية تستوفي الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥. وتطبق قواعد المؤسسات الدينية، ولكن تقتضي الدولة موافقة كل طرف من الطرفين بحرية على الزواج الديني. وعندئذ يصبح الطرفان أحرارا، في حالة الزيجات المختلطة، في اعتناق أو عدم اعتناق دين ما وفقا لمعتقداتهم.

٥٦ - **الرئيسة:** أعربت عن الشكر لوفد كولومبيا الكبير على ردوده الشاملة والصريحة للغاية، التي أثرت الحوار. وقالت إن اللجنة ستقدم تعليقاتها الختامية، وطلبت من الحكومة تعميمها على نطاق واسع على جميع فروع الحكومة وعلى المنظمات غير الحكومية.

٥٧ - **السيدة فاسكيز زاوادزكي** (كولومبيا): أكدت للجنة أن رئيس جمهوريتها ملتزم بالنهوض بالمرأة في جميع مجالات الحياة. وقالت إن الاجتماع مع اللجنة قد هيأ الفرصة لاستعراض الإنجازات الكثيرة التي حققتها كولومبيا في غضون وقت قصير وإدراك الصعوبات الكثيرة التي لا تزال تواجه المرأة، والتي تتطلب عناية خاصة من الحكومة. وقالت، مع ذلك، فإن المساواة بين الجنسين مسألة تتجاوز نطاق الحكومة فهي تهم جميع قطاعات المجتمع، التي يتعين عليها أن تتبنى جداول أعمال والتزامات خاصة بها. وشكرت اللجنة على ما دار من حوار بنّاء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.